بقلم: هيثم كمال

كيف يمكن فهم مناورات العهد وتحركاته الاخيرة في عدد من المجالات...

مما لا شك فيه ان النظام في ظل العهد الراهن يسعى بكل ما لديه من الوسائل والاساليب كي يظهر بصورة مختلفة عما كان عليه في العهدين السابقين وبمعنى آخر عما كان عليه في سائر العهود السابقة .

ان النظام في اطار هذه المحاولات يهدف بالدرجة الرئيسية الى ترميم بنيانه الآخذ بالتصدع نتيجة لتطور الحركة الشعبية الوطنية وازدياد ثقلها الاجتماعي ونفوذها السياسي خاصة على امتداد السنوات القريبة الماضية .

ومن هنا بالضبط عمد اهل النظام الى اعتماد تكتيك جديد لاتشال النظام من ازمانه ودوامة عجزه الاخذ بالتفاقم .

ان هذا التكتيك الجديد اتسم بجملة من الخطوات العملية كان اولها : الخروج بتسوية بين اجنحة النظام (المتنافسة فيما بينها تنافسا ثانويا) وذلك باحلال ما يسمى « بالوسط » كطرف رئيسي في الحكم بدلا من الطرفين اللذين اسهلكا في عهدين سابقين اعني : الحلف (شمعون) والنهج (شهاب) . ان انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي وتعيين رئيس الوزراء من تكتل الوسط امر لا يمكن رده الى مجرد المصادفه ولا الى « اصول اللعبة الديمقراطية » في هذا البلد ، بل ان ذلك لا يمكن تفسيره الا بالاستناد الى جملة من المعطيات القائمة التي تؤكد لجوء اهل النظام الى تكتيكهم الجديد هذا :

الحلف وتطرفه في العمالة

ان اولى المعطيات هي ان عهد كميل شمعون قد جعل من لبنان وكرا للتآمر على حركة التحرر الوطني العربية في ظروف كانت فيها حركة التحرر آخذة بالصاعد ، والتقدم ، والتصادم مع الاستعمار والرجعية .

ان تحويل لبنان الى وكر تآمري كان يعني بالضرورة التصدي للحركة الشعبية اللبنانية باعتبارها فصيلا من فصائل حركة التحرر الوطني العربية وملاحما ومناطقا معها .

ان هذا التصدي ولد على الصعيد الداخلي عددا من الانفجارات الشعبية الوطنية بدءا من المظاهرات التي كانت تجتاح لبنان : طوله وعرضه ، مطالبة بان يكون للبنان وجهه العربي لا العميل ، ومندده بالمشاريع الاستعمارية (حلف بغداد ـ مشروع ايزنهاور) التي كان شمعون يطمح الى ربط لبنان بعجلتها لاجهاض كل المكاسب الوطنية التي حققتها الحركة الشعبية وذلك بربط لبنان ربطا شاملا ونهائيا بالمستعمرين وانتهاء بانتفاضة عام ١٩٥٨ الشهيرة التي انفجرت مطالبة باسقاط عهد شمعون .

ان هذه التطورات ، مضافا اليها تطورات اخرى أبرزها دخول العهد الشمعوني في مجموعة من التعارضات مع عدد من زعماء الاقطاع التقليدي (احمد الاسعد ـ صبري حماده) وعدد من الزعماء البرجوازيين (صائب سلام ـ رشيد كرامي) وغيرهم من الزعماء التقليديين المعارضين مع الحكم الشمعوني .

وبغض النظر عن ركوب مثل هذه الزعامات التقليدية لظهر الانتفاضة وحرفها عن نتائجها الوطنية ، وبغض النظر عن طبيعة هذه الانتفاضة وتحليل القوى التي شاركت فيها ووقفا لاي تصور . بغض النظر عن كل هذا وذاك فان انتفاضة الـ ٥٨ تبقى تجسد شكل او باخر ارادة الجماهير الشعبية اللبنانية في رفضها لمشاريع الوصاية الاجنبية ، وفي مطالبتها بان يكون للبنان وجهه الوطني .

وهكذا فشلت الشمعونية في ربط لبنان مباشرة بمشاريع الامبرياليين الامر الذي استدعى اللجوء الى خطة جديدة بمتممها النظام .

الشهابية تسوية على الصعيدين الداخلي والخارجي

ومن هنا فان الاتفاق تم بين اجنحة النظام على تسلم فؤاد شهاب لمقاليد رئاسة الجمهورية كان يشكل في الواقع رغبة ملحة من اجنحة النظام ولا سيما الفئات المعتدلة في الخروج من مازق الـ ٥٨ وما ولده من ذيول ومضاعفات على المستوى الخارجي (العربي) والداخلي (اللبناني) وبالرجوع الى بدايات العهد الشهابي نرى كيف ان نظام الحكم آنئذ قد بادر الى مجموعة من الاجراءات والتدابير لضبط الاوضاع الداخلية وترويضها مستغلا ما كان قائما آنئذ من صراع بين القوى الوطنية والرجعية المغالية في تطرفها .

ان هذه الاجراءات والتدابير كان من شانها ان تصدم العهد الشهابي ولا شك بمعارضة غلاة الرجعية اللبنانية الذين رفضوا ان يسلموا بالهزيمة التي لحقت بهم نتيجة لفشلهم واخفاقهم في ربط لبنان مباشرة بمشاريع المستعمرين .

كما ان هذه الاجراءات والتدابير كان من شانها ان تحد من نشاط الحركة الوطنية وان تحتويها الى حد بعيد سيما وانها كانت تغلف بقشرة ظاهرية من حرص الحكم على بناء لبنان جديد .

لذا لجا النظام في العهد الشهابي الى مجموعة من التشريعات (المراسيم الاشتراعية) والى مجموعة من المشاريع والمؤسسات (المشروع الاخضر) ، (البنك المركزي) ، (مجلس الخدمة المدنية) ، (مجلس التفتيش المركزي) في محاولة للخروج بالدولة بمظهر عصري .

ان كل ذلك كان يتم تحت شعار « سياسة التوازن العربي والداخلي » منعا لتكرار ما حدث في العهد الشمعوني .

الشهابية تكشف عن وجهها القمعي

الا ان لعبة التوازن هذه بدات بالاختلال او الارتجاج على اثر تعادي « الاجهزة المعروفة » في ممارسة اساليبها الارهابية والقمعية ، وعلى اثر اتضاح هشاشة المشاريع والخطوات التي طمحت الشهابية الى اتخاذها كستار لحجب وجه النظام المادي لصالح الجماهير الشعبية وطموحها في بناء مجتمع متحرر من الوان القهر والاستغلال والتسلط .

ان ابرز الادلة التي تؤكد ذلك هو كابوس السطل الذي خيم على لبنان ومنع المواطن من ان يعبر عن ارائه ومطالبه بحرية حتى بات كل مواطن يشعر بالاختناق من جراء هذا الكابوس الارهابي .

العهد السابق استمرار للاساليب الشهابية

وفي ظل العهد السابق استمر النظام مكرسا نفس الاساليب التي كانت قائمة في عهد شهاب بل ومعمقا اياها .

ثم كانت نكسة حزيران ١٩٦٧ وما ولدته من آثار على لبنان سياسا واقتصاديا .

ان مجموعة هذه الآثار السياسية والاقتصادية الناجمة عن هزيمة الانظمة العربية في حرب حزيران قد حركت في المجتمع اللبناني مجموعة من التناقضات كان ابرزها التناقض الذي تجلى بين النظام المتخاذل عن اية مشاركة عربية وبين حركة الجماهير الطامحة لان يكون للبنان دور في المعركة القائمة .

ولقد تصدى النظام برصاص القمع لحركة الجماهير الوطنية في احداث نيسان ـ تشرين وحصد خلال هذه الاحداث اكثر من خمسين شهيدا ، ندا عن زج مئات المواطنين في سجون الكبت والارهاب .

وهكذا ونتيجة للضغوطات الشعبية الوطنية ، ونتيجة للهزات التي تعاقبت على لبنان بعد الخامس من حزيران وعلى امتداد الحقبة الزمنية التي تلته ، ونتيجة لتوالي الازمات الاقتصادية والمالية وغيرها فان العهد السابق لم يكن امامه من وسيلة للتصدي والمواجهة لسائر هذه الازمات والضغوطات الناشئة الا عن طريقي المماطلة والارهاب . الامر الذي كان يعزز دور الاجهزة المعروفة في مواقع الحكم والامر الذي يعري اكثر فاكثر الاساليب الشهابية التي اراد النظام من خلالها ان يحتوي كافة الازمات الداخلية وبمتصها . ونتيجة لانفضاح هذه الاساليب واتكشافها على حقيقتها وتزايد النقمة الشعبية عليها كان لا بد من اللجوء الى اسلوب آخر مختلف يحافظ على النظام ويجدد اساليبه ان جاز التعبير .

ان حديثنا عن « الشمعونية » و « الشهابية » كما هو واضح لم يقصد في سائر الظاهر المتعلقة بتقييم هاتين الظاهرتين السياسيتين لانا قد هدفنا من تناولهما بشكل عام الى تاكيد حقيقة حاجة النظام الى محاولة جديدة كي يخرج من ازمته الدائمة والموسومة وشكل يحافظ على هوية النظام الجوهرية وعلى الاساسية اي بدون ان يحدث اي مس جديا النظام من حيث هو نظام مستغل ومرتبط بالاحتكارات الاجنبية . وفي اطار هذه المحاولة كانت الضغوطات من اجنحة النظام ولا سيما البرجوازية التجارية تضغط باتجاه صيغة فك توفر من خلالها القدرة على نشر مناخ سياسي في لبنان يبعد النظام عن ازماته التي تفجر بين النظام المتخاذل عن اية مشاركة عربية وبين الهروب المستمر ، والى عدم التوجه اليه .

والطبع فان « الشمعونيين » و « الشهابيين » لم يكونوا الطرف الذي يتولى هذه المهمة بشكل مباشر ومكشوف وذلك بناء على المعطيات السابقة التي اوضحناها .

ومن هنا كان تكتل الوسط الذي هو اصلا يضم فيما يضم زعماء اقطاعيين (كامل الاسعد وزعامات برجوازية اسلامية ومسيحية (سليمان فرنجية ـ صائب سلام ..) الخ هو الاول الهما لتجديد اساليب الحكم على اعتبار انه نفسه كفريق معتدل وليس له انكشاف الشهابية او الشمعونية . وبالرجوع الى طبيعة وتعقيدات معركة رئاسة الجمهورية الاخيرة نلمح كيف ان سير المعركة ظل يحمل المفاجآت حتى اللحظة الاخيرة من انتخاب الرئيس الجديد .

ان هذه المفاجآت في تشكيل التحالفات التي مسار معركة الرئاسة تدل بالاضافة الى عارم التعارضات القائمة بين اجنحة النظام ، عمران على « هيما » و « بخجل » شديد اذا ؟ هل لان الجميع يريدون اعطاء العهد الفرصة الكافية لكي يعمل ؟ (على حد تعبير البعض) . ام ان الكتلات بدات « تفرط » وتتحلل لتاخذ طابعا آخر لصلحة العهد ؟

في الواقع لا يمكن تفسير هذه الاصوات الهامسة الخجولة التي تعارض « بتردد » شديد وفي مناسبات متفاوتة بناء لهذا السبب او ذاك . صحيح ان هناك تعارضات بين اجنحة النظام سواء بين التي تتربع في مواقع السلطة او خارجها . الا ان الملاحظ وبشكل واضح هو اجماع هذه الاجنحة على عدم تفجير اي معركة ضارية مع بعضها البعض وذلك لانها تهدف الى توحيد صفوفها انسجاما مع المخطط الرامي الى تقوية النظام وحمايته من اي هجوم قد يتعرض له من قبل الحركة الوطنية سواء اللبنانية منها ام الفلسطينية خاصة في هذه الظروف الحرجة، والدقيقة التي تعتبر من اخطر المراحل التي تمر بها حركة التحرر الوطني العربية في معرض مواجهتها لمخططات الامبريالية والرجعية الرامية الى اجهاضها ، وسحقها على امتداد الوطن العربي .

سياسة الانفتاح العربي .. ماذا وراءها ؟

ومن هنا فان العهد عندما يبادر الى ما يسمى « سياسة الانفتاح العربي » على الشقيقات العربيات (على حد تعبير النظام) فان هذه المبادرة لا يمكن وضعها في اطار رغبة العهد او النظام في نهج سياسة عربية وطنية تخدم القضية العربية باي شكل من الاشكال ، بقدر ما تفسر ذلك على انه جزء من المخطط الهادف الى تطويق القوى المتقدمة في كل قطر عربي وذلك عبر تنسيق عدد من الانظمة العربية الرسمية لعملية التطويق هذه وتوزيع الادوار المناسبة لحجم كل نظام منها . وبالطبع فان النظام يظلف هذه الحقيقة القائمة بانواب لعطية انشائية سبق ان تسر بها النظام في عهود سابقة ، وذلك على غرار ما رددته الرئيس صائب سلام في معرض حديثه لمجلة الاحد البيروتية صادر في ٧ شباط الجاري بقول :

« ابواب لبنان يجب ان تكون مشرعه بوجه الجميع . ولبنان الذي رسخ اجواء الحرية في الداخل بحيث باب الجميع يعيش في مناخها (؟!) لا بد له من ان ينفتح على الدول العربية وسعى لتوثيق علاقاته معها »

واذا سبق لنا ان بينا زيف الحرية التي يبشر بها النظام في عدد سابق ، فانه لا بد من الاستفسار عن هؤلاء « الجميع » الذين يجب ان تكون ابواب لبنان مشرعة في وجوههم ؟..

هل هم الفدائيون الذين يتعرضون كل يوم الى مضايقة جديدة على الحدود ؟

هل هي الدول الاشتراكية التي ما زال لبنان بابا موصدا في وجه العامل السياسي او الاقتصادي معها ؟ (لغاية الان لم يعترف لبنان بالصين الشعبية او المانيا الديمقراطية ، او كوريا الديمقراطية الخ ..) .

من هم هؤلاء « الجميع » ؟

ان كلمة الانفتاح على الجميع تبدو دائما وعلى السنة كل العهود ذات دلالة سياسية واقتصادية واحدة وهي بقاء لبنان دون اية مشاركة عربية وطنية ، وبقاء النظام فيه اسير علاقات التبعية الاجنبية .

ثم نلاحظ قوله في نفس السياق :

« ان السياسة التي انطلق منها العهد الجديد، واعني سياسة الاخوة والانفتاح كفيلة بتذويب كل الصعاب » .

ان سياسة الاخوة والانفتاح « مزعومة » يكررها كل عهد . وهي دائما بالطبع تذكر « باخوة الملك حسين للمقاومة » او « باخوة الانظمة الرجعية للانظمة الوطنية » .

ثم ما هي هذه الصعاب التي يجب «تذويبها» ؟ يتضح من كلام الرئيس سلام عنها وكانها « صعاب » غرسها العهد السابق وليس خط النظام العام الذي ما برح يكرس واقع لبنان كما هو اي كنظام رجعي معاد لحركة التحرر الوطني العربية .

ان هذه المحاولات التي يلجا اليها النظام لتفسير تحركه على الصعيد العربي لا يمكن فهمها باي حال الا كجزء من التحرك الهادف الى تطويق القوى المتقدمة العربية الثورية المناهضة لمخططات الامبريالية . ولا بقر من هذا الواقع شيئا كون الرئيس سلام قد زار عددا من الانظمة الوطنية .

ما هي دلالات بعثة الصداقة الى المهجر الافريقي ؟

والمبادرة الاخرى التي اراد العهد من خلالها ان يميز نفسه ظاهريا بينما يهدف بواسطتها الى تدعيم بنيان النظام عملا هي تلك الخطوة التي اقدم على اتخاذها منذ فترة وجيزة والقاضية بتشكيل ما يسمى بـ « بعثة الصداقة اللبنانية الى المهجر الافريقي » . فما هي دلالات هذه « البعثة » وكيف يمكن فهمها ؟

ان النظام كالعادة يغلف هذه البعثة وحقيقه الغاية الكامنة وراء ارسالها بعبارات انشائية براقة من طراز ما كتبه رئيسها جورج ابو غضل في ملحق خاص اصدرته مجلته « الاسبوع العربي » بقول :

« ان بعثة الصداقه اللبنانيه التي بدأ جولتها في ٢٤ الجاري (اي كانون الثاني) ستضع في راس مهامها وضع اللبنانيين في القارة الافريقية. وستكون اولى مهمات هذه البعثه درس موضوع علاقات اللبنانيين بحكومات وشعوب الدول الافريقية للعمل على توطدها وجعلها تقوم على اساس من التكافؤ وتبادل المصالح » .

ان فهم هذه البادرة لا يمكن ان يتم بالاستناد الى هكذا عبارات تغلف بها مهمة البعثة . ولذا فان المعنى الحقيقي لهذه البعثة يكمن في محاولات اقناع كبار الراسماليين من المهاجرين بضرورة توظيف رساميلهم في لبنان وذلك من خلال « تطمينات » سياسيه (الاستقرار ـ الامن القراب موعد الصفيه الاستسلامية الخ ..) ومن خلال ضمانات ماليه واقتصادية تكون بمثابة تسهيلات لازمة لتشجيعهم . خاصة في هذه الظروف الاقتصادية والمالية التي يتخبط بها الاقتصاد اللبناني والتي تقود الاقتصاد بصورة متزايدة نحو العجز . والجدير بالذكر ان عددا من الدراسات التي وضعها النظام تؤكد جميعا هذه الحقائق وذلك من خلال مجموعة الاقتراحات التي تناولتها وتاتي هي بالطبع تدخل في عداد وسائل البعثة لاغراء وجذب رساميل كبار المقترين الى لبنان .

ملخص هذه المقترحات

١ ـ اعفاء المقترين من ضريبة الاملاك المبنية مدة خمس سنوات بعد شرائهم العقارات ، ومساواتهم بعد ذلك بالمقيمين فيما يتعلق برسوم انتقال الملكية .

٢ ـ اعفاء المقترين من نصف رسوم انتقال املاك العقارات ورسوم البناء فيما اذا ارادوا بناء مباني في لبنان من اموالهم التي حولوها الى الخارج .

وواضح من هذه المقترحات ان النظام يحاول ان يقلد نفس الخطه التي لجا اليها نظام الحكم في اليونان من اجل تشجيع اموال المقترين على التوظيف ، والاستثمار في داخل البلد الام .

ملامح هذه « البادرة » اطلت مع العهد

ان هذه « البادرة » مسالة لم تتم اذن بمحض الصدفة ، ولم تتم وفقا لرغبة العهد في حماية المقترين اللبنانيين ، وتفد صلات وطنية معهم . بل هي تمت ووفقا لمجموعة من الحلول التي يسعى النظام من خلالها الى تدعيم بنيانه الاقتصادي الذي يتعرض باستمرار للازمات ، والهزات باعتباره يعتمد بالدرجة الرئيسية على قطاعات الخدمات غير المنتجة والقابلة للتقلبات السريعة والمستمرة .

ان النظام في بحثه عن المقترحات لجا الى بلدان لا تربطها بلبنان اية علاقات اقتصادية ذات شان ، ولا تشكل بالنسبة له اية سوق تصريف ، ولا تستورد منه اية بضائع ، ولا تصدر اليه اية بضائع ، ولا تستثمر فيه اية رساميل ، ولا تقدم له اية مساعدات ، ولا تربطها به اية اتفاقيات تجارية او ثقافية او غيرها .

ان هذه البلدان هي : غانا ، ليبيريا ، السنغال ، ساحل العاج ، توغو ، داهومي ، النيجر ، الكاميرون ، الغابون ، تشاد ، افريقيا الوسطى ، الكونغو برازافيل ، الكونغو كينشاسا ، رواندا ، بوروندي ، الصومال ، اثيوبيا ، كينيا ، اوغندا ، تنزانيا ، زامبيا ، ملاوي ، روديسيا ، جنوب افريقيا ، بوتسوانا ، ليسوتو ، سوازيلاند ، موريشيوس ، مدغشقر ، الكاميرون ، نيجيريا ، الداهومي ، توغو ، غانا ، ساحل العاج ، هولندا ، بلجيكا ، لوكسمبورغ ، المانيا الغربية ، فرنسا ، ايطاليا ، النمسا ، سويسرا ، اسبانيا ، البرتغال ، اليونان ، تركيا ، ايران ، اليابان ، الولايات المتحدة الامريكية ، كندا ، استراليا ، نيوزيلاندا ، جنوب افريقيا ، روديسيا ، اسرائيل .

« .. ونحن نتحدث عن دبار الاغتراب لا سيما الا ان نعلل اعتزازنا بما انجزه اللبنانيون فيما وراء البحار ، وتعاطفهم النبيلة نحو ارض الجدود ومنواهم . وهذا لو نقيم هذه العاطفة بينهم وبيننا جسرا يحملهم الينا موجات عارمه مواصله » .

« ومن جهتنا سنقوم بما ينبغي لنساعد على اقامة ذلك الجسر ، لعلهم في تعرفهم الى الوطن الام يزدادون تعلقا به » .

ويبدو ان بعثة ما يسمى بالصداقه الى المهجر الافريقي كانت الجسد العملي والمادي لمد هذا « الجسر » الذي اختار لهندسته احد اقطاب البرجوازيه اللبنانيه الكبيرة جورج ابو غضل ناشر « ماغازين » و « الاسبوع العربي » والذي عين سفيرا وممثلا للرئيس سليمان فرنجية .

ان النظام وهو يلجا الى مثل هذه الاساليب كمن يدور في نفس الحلقة المفرغة ، لان مناعة الاقتصاد اللبناني ونفوته امران مستحلان في ظل همنه البرجوازية الكومبرادورية عملية الاحتكارات الاجنبية وسمسارتها وشركائها في نهب خيرات مجتمعنا اللبناني ومنعه عن النهوض من حالات التخلف العامة التي يعيشها .

مفارقة عجيبة تعبر عنها البعثة

ومن المفارقات التي تدعو الى التوقف ، ان هذه البعثة تحمل في عداد مشاريعها الى الدول الافريقية التي ستزورها وهي (تشاد ـ ساحل العاج ـ نيجيريا ـ سراليون ـ غينيا ـ السنغال ليبيريا ـ غانا) مشاريع لمساعدات هذه الدول مالية ؟!..

نحن نسال اولا من اين تاتت للبنان هذه القدرة المالية على المساعدة ؟

واضح انها من خلال استنزاف المواطن اللبناني واهمال مصالحه الملحة .

ففي الوقت الذي يعلو فيه ضجيج النظام اللازم لاعداد المشاريع والمنشات المحلية نرى ان المال اصبح متوفرا ويقدم على كف « حاتمي » لعدد من هذه الدول في اطار التمهيد للسماح لاموال كبار المقترين بالتحرك بحرية .

ان مثل هذه المساعدات المزعومة جدير بها ان توفر لخدمة الجماهير الشعبية في لبنان والتي تتحمل القسط الاوفر من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الوقت الذي تهمل فيه مصالحها الحيوية اهمالا تاما ، وفي الوقت الذي تتهرب فيه كبريات الشركات من اعباء الضرائب بوسائل شتى لا مجال لتفصيلها هنا .

مناورات العهد كشف ابعادها

وهكذا يصبح مطلوبا وبمنتهى الالحاح ان تكشف القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية حقيقة هذه المناورات وان تعريها تماما وان تفضح سائر ابعادها والمعطيات المرتكزة اليها حتى لا تنطلي على جماهير شعبنا وتخدعها .

اما السكوت عنها ، او التقليل من اهمية التوقف عندها فهذا امر يخدم مخططات الرجعية ومناوراتها التي تهدف في التحليل النهائي الى ترويض الوضع الداخلي وتنفيسه من اي زخم مرتقب .

- بروز تكتل الوسط أمر لا يمكن رده الى مجرد المصادفة
- لماذا لا نسمع اصوات المعارضين إلاّ بهمس وخجل؟..
- ماذا وراء بعثة الصداقة الى المهجر الافريقي؟..

بعض زعماء الوسط

التهجين اثناء معركة الرئاسة الاخيرة